

التماطل في إجراء حركة محلية
يخلف احتجاجات في طنجة

6

مدارس بلا أبواب وتلاميذ يقضون
حاجاتهم خلف أسوارها

7

تواصل

الحركة الانتقالية... رفض واحتجاجات

التماطل في الاستجابة لطلبات الانتقال يخلق استياء والمسؤولون يعلقونها على مشجب الاكراهات وتلاميذ مازالوا بدون مدرسين



(مصطفى الشراوي)

وقفة احتجاجية أمام أكاديمية البيضاء أمس الأربعاء

افتتح الحركة الانتقالية مع بداية كل موسم دراسي الباب على مصراعيه أمام عديد من الحركات الاحتجاجية والنزاعات ووضعية التدمر والاستياء في أوساط رجال التعليم، وكذا أزواجهم وأبنائهم، المعنيين معهم بأمر الانتقال إلى حيث الاستقرار والعيش الكريم.

وكل موسم دراسي احتج غير المستفيدين من الحركات الانتقالية، سواء الوطنية أو الجهوية أو في إطار الالتحاق بالأزواج، أو في إطار تدبير الموارد البشرية من طرف الأكاديمية تحت مسمى «إعادة الانتشار»، واتخذت الاحتجاجات عدة أشكال بدءا بالاضرابات وانتهاء بالوقفات الاحتجاجية.

وفي هذا الإطار اعتبر عباس عباسي كاتب فرع النقابة الوطنية للتعليم (ك. د. ش) أن الحركة

انتقالية مكسب للشغيلة التعليمية لكن الوزارة حولته الى عملية تصريف الفائض من المدرسين. فيما اعتبر محمد المعزوز مدير أكاديمية جهة دكالة عبدة أن الخصاص في أطر التدريس هو ما يحول دون تلبية طلبات الانتقال داعيا الى تقديم تعويض مادي للعاملين بالعالم القروي.

أما محمد ادامغار، رئيس قسم تدبير الموارد البشرية والشؤون الادارية والمالية بجهة سوس فافاد أنه تم تسجيل عجز حقيقي على مستوى الموارد البشرية خلال الأربع سنوات الماضية قدر بناقص 1153 إطارا، وأصبح الخصاص في الجهة اشكالية ببنوية تأخرت بها خصوصا نيابات تارودانت وزاكورة وورزازات.

مطبات

فضاوات

دعا المكتب الإقليمي للنقابة الوطنية للتعليم (ك. د. ش) بفاس، إلى إيلاء العناية الكاملة بالفضاءات المدرسية وتحسين خدماتها وملاءمتها مع المعطيات البشرية والمادية وتجاوز الحلول الترفيقية التي تفرضها إكراهات الخريطة المدرسية، مطالبا بالسهر على الحفاظ على أمن المؤسسات وسلامة العاملين بها، وصيانة كرامة الشغيلة التعليمية بتحسين أوضاعها المادية والخدماتية والحرص على تأمين استقرارهم الاجتماعي والنفسي.

وقال في بيان له، إن الدخول المدرسي عرف حالة احتقان في صفوف رجال التعليم بفاس لانعكاسات السلبية لتطبيق البرنامج الاستعجالي المتمثلة في اقتصاد الموارد البشرية، وتقليص النية التربوية التي من نتائجها إعادة الانتشار وضرب الاستقرار الاجتماعي والنفسي لأسرة التعليم والاحتفاظ المهول في جل المؤسسات التعليمية بكافة أسلاكها، متحدثا عن اختلالات عميقة وخطيرة تستهدف ضرب مصداقية المدرسة العمومية والعاملين بها.

إيموزار

عقد فضاء جمعيات إيموزار كندر أخيرا بقاعة بلدية المدينة، مائدة مستديرة حول «واقع التعليم بالمنطقة» بتتسيق مع الإدارة التربوية لثانوية محمد السادس التأهيلية، تميزت بحضور وازن لفعاليات النسيج الجمعي والتمثيلية النقابية بمختلف مشاربها ومديري وأطر المدارس والإعداديات والثانويات، الذي أجمعوا على أن المنظومة التربوية تعيش في مفترق الطرق وتؤدي ثمن أزمة هيكلية تاريخية خانقة، وأمسست تراهن على المجتمع المدني.

ودعوا إلى ضرورة تسريع إنجاز ثانوية إدريس بنزكري وتعبئة الأطراف المعنية لتوفير وعاء عقاري ملائم، وفصل التعليم الثانوي عن الإعدادي بثانوية محمد السادس التي تعاني بسبب ظاهرة الترددي في البنية التحتية والاحتفاظ، وبناء اللبنة الأساسية لرفع مستوى التعليم بإيموزار كندر، وإشراك الساكنة في البرنامج الاستعجالي، وتوفير التدفئة في وقتها وبكميات كافية لمواجهة البرودة القاسية التي تعرفها المنطقة.

إضراب

تخوض 5 نقابات الأكثر تمثيلية بتاونات بين 13 و13 نونبر المقبل، إضرابا إقليميا يعتبر الثاني من نوعه في أقل من أسبوع بعد الإضراب الذي دعت إلى تنظيمه أمس (الأربعاء 28 أكتوبر) واليوم (الخميس) المرفوق بوقفة احتجاجية أمام مقر النيابة الإقليمية لوزارة التربية الوطنية، إذ ينتظر أن يخرج المشاركون في هذا الإضراب التصعيدي احتجاجا على المذكرة 122، في مسيرة احتجاجية تجوب شوارع مدينة تاونات يوم الجمعة 13 نونبر المقبل.

وتحدث بلاغ مشترك للنقابات الخمس، عن خصاص مهول يعرفه الإقليم في الموارد البشرية ما تلجا معه النيابة إلى إجراءات تعسفية في حق التلاميذ والأساتذة، المتمثلة في إعادة الانتشار المشؤومة وانتشار ظاهرة الاحتفاظ والإقسام المشتركة، كسمات رئيسية للدخول المدرسي واصلح أن تكون شعارا له بدل العبارات والشعارات البراقة التي يلوكها القيمون على الشأن التعليمي من قبيل «مدرسة النجاح».

وتطالب بتأهيل المؤسسات التعليمية وتجهيزها بما يكفل ما يلزم لتوفير تعليم جيد للجميع وتحسين ظروف عمل نساء ورجال التعليم، وإعادة تصنيف تاونات ضمن المنطقة «أ» واعتباره منطقة قروية وتعميم التعويضات عن العمل بالعالم القروي و«لا تركيز الفحوصات المضادة وإجرائها في أجال معقولة»، وفتح حركة محلية للأعوان دون التقيد برأي رؤساء المؤسسات، والموافقة على كل التراخيص ضمانا لبدأ تكافؤ الفرص بين نيابات الوطن.

حميد الأبيض (فاس)

خبر الأسبوع

أكد طلبة الأقسام التحضيرية باسفي، في بيان استنكاري، أن «المسؤولين أخلوا بوعودهم التي كان مقررا تنفيذها قبل فاتح أكتوبر الجاري»، وأصدر الطلبة المحججون بيانهم على «خلفية فشل الحوار مع المسؤولين»، ونددوا بما أسماه «الأوضاع المزرية والمذلة التي يعيشونها».

وإشادوا بجمع الفعاليات الحية بالمؤسسة، من أساتذة وإداريين للتضامن معهم، قصد الحصول على ما أسماه «الحقوق المشروعة المقررة بقوانين الأقسام التحضيرية».

وتتطلب بعض مطالب الطلبة في توفير مومن خاص والعمل بنظام 40 درهما (16 درهم سلفا) في الوجبات والنظافة والإتارة، وإعداد مقصف وقاعة للدراسة وأخرى للمعلومات وخزانة، وتوفير أعوان النظافة وحراس الأمن، واختتمت البيان بالمطالبة بالتعويض عن «الأيام الصارمة التي تمت التغذية فيها بأقل من 40 درهما».

حسن الرفيق (أسفي)

إجابة واحدة تكفي المعزوز: الخصاص يحول دون تلبية طلبات الانتقال

مدير أكاديمية جهة دكالة عبدة قال إن الضرورة تستدعي تقديم تعويض مادي مهم للعاملين بالعالم القروي

قال محمد المعزوز مدير الأكاديمية التربوية لجهة دكالة عبدة، إنه لا يمكن تلبية طلبات انتقال كل رجال التعليم ونسائه، نظرا للخصاص في الموارد البشرية، وأكد المعزوز في حوار للصحف التربوي، لا بد من خلق تحفيز مادية مهمة للعاملين في العالم القروي من أجل الاستقرار بالبوادي، مشيرا إلى أن الوزارة شرعت في التفكير في بناء سكنيات وظيفية بالمؤسسات التعليمية.



● الملاحظ أن الحركات الانتقالية لم تعد تفي بالغرض، بمعنى أن نتائجها لا ترضي رجال التعليم ونسائه وأن نتائجها ضعيفة بالمقارنة مع عدد طلبات الانتقال، ما رأيكم في ذلك؟

● حقيقة أن طلبات انتقال رجال التعليم كبيرة بالمقارنة مع عدد المناصب الشاغرة، إلا أنه لا بد وأن نتفق على بعض الأمور، تعلمون أن وزارة التربية الوطنية هي الوحيدة التي تتيح لمنسوبيها فرصة الانتقال كل سنة بالمقارنة مع وزارات أخرى، وأنها هي الوحيدة التي تحثي برجالها ونسائها، ويجب كذلك أن نتفق على أنه لا يمكن تلبية جميع طلبات رجال التعليم ونسائه، وعندما نقول بأن الحركة الانتقالية لا تفي بالغرض، يجب أن نعلم أن حجم الخصاص في الموارد البشرية يقل حائلا في وجه تلبية هذه الطلبات، ثم إنه لا يمكن تلبية طلبات رجال التعليم ونسائه على حساب التلميذ، المرحلة تقتضي، باعتبار القطاع ورشا اجتماعيا، التضحية ببعض الشيء، أنا مع استفادة رجال التعليم من الانتقال، وأكرر حتى لا يفهم كلامي خطأ، أنا مع الاستفادة من الحركة الانتقالية، خاصة في ما يخص الحالات الاجتماعية القصوى وحالات النحاق الأزواج ببعضهم البعض، الحركة الانتقالية حق مكتسب ولكن لا يجب أن نحول هذا الحق المكتسب إلى حق يمس حقوق الطفل والقطاع، المشكل مطروح حتى في الدول المتقدمة، وفي الجامعة، المشكل غير مطروح بتاتا لأن المسألة ترتبط بالمناصب المالية، علينا أن ن فكر في اعتماد الأسلوب ذاته.

تفاصيل الحوار في الصفحة 6

المعايير منها الأخذ بعين الاعتبار سنوات الفراق بين الزوجين وتاريخ الزواج وعدد الأبناء بالإضافة إلى بعد المسافة.

لكن، مباشرة بعد ظهور النتائج، تلوح في الأفق مجموعة من الملاحظات والانتقادات، فيفض المستفيدين لا يتوانون في التعبير عن ندمهم على تقديم طلباتهم، عندما يحسون أنهم ربما وقعوا في ما يسمونه «مصيدة» الوزارة والنقابات المشرفة على العملية، ذلك أنه، في العديد من الحالات، تجد المتحقات بأزواجهن أنفسهن في حالة تضييق، ما يجعل النيابة التي يلتحقن بها تكلفهن بالتدريس في مؤسسات بعيدة عن مقر سكن الزوج، أحيانا بمئات الكيلومترات، أي أن الغاية من الانتقال لا تتحقق بتاتا.

بعض المهتمين، وخاصة ممن اکتبوا بنار هذا المطب، يطرحون هذه المشاكل على منتديات تربوية على الأنترنت، ويحاولون الإجابة على العديد من التساؤلات من قبيل: هل يمكن للمستفيدة من الحركة الانتقالية (في إطار الالتحاق بالزوج) أن ترفض القبول بالوضعية، مادامت ستظل بعيدة عن زوجها رغم أنها «استفادت» من الالتحاق؟

سؤال آخر، وهذا نطره نحن: ألا يمكن أن يدخل التحمل العائلي ضمن الحالات الاجتماعية التي تستوجب الانتقال استثنائيا؟ ذلك أن العديد من رجال ونساء التعليم، من غير المتزوجين، يتحملون عبء أسرهم ويقيمون بعيدا عنهم، خاصة في الحالات التي يكون فيها المتكفل بهم من كبار السن أو من ذوي الاحتياجات الخاصة.... سؤال للتأمل، ليس إلا.

حجر الزاوية المأزق



عبدالله نهارى

عادة ما تخلق الحركة الانتقالية الاستثنائية جملة من ردود الفعل في أوساط المتتمين إلى قطاع التربية والتكوين، وعادة ما تتوزع الآراء بين من يعتبر أنها تشوبها المحسوبية والزبونية النقابية، وبين من يرى أن الوزارة إنما ترمي، من خلالها، إلى كسب بعض النقاط، ومعهما عطف النقابات، بعد أن فشلت في وضع القطاع على سكة الصحيحة.

حجة مؤيدي الرأي الأول العدد الكبير من الملفات التي لا تسوى، أو تلك التي يبت فيها بطرق مشبوهة، ويحكمها، في غالب الأحيان، منطق القرب من هذه النقابة أو تلك، أو درجة العلاقة التي تربط طالب الانتقال بالمسؤول النقابي. أما مساندة التوجه الثاني فيقولون أن قبول الوزارة، عموما، بإجراء هذا النوع من الحركة الانتقالية، بعد أن ظلت ترفض، لسنوات عديدة، فيه ما فيه من النية المبيتة في استرداد عطف النقابات المؤثرة في القطاع، والتي وجدت في الأمر سيفا آخر تقدمه في جسم قطاع يحتمض، واعتبرته مكتسبا مسترجعا في زمن الموت السريري للنقابات.

غالبا ما تهم الملفات التي تعرضها النقابات التعليمية الأكثر تمثيلية (النقابة الوطنية للتعليم والجامعة الوطنية لوظفي التعليم والجامعة الوطنية للتعليم والجامعة الحرة للتعليم والنقابة الوطنية للتعليم)، على أنظار الوزارة لبلبت فيها منخرطيهما أو المتعاطفين معها، وغالبا ما تضم حالات الالتحاق بالأزواج والحالات الصحية المستعصية والملفات الاجتماعية (المطلقات والأرامل) ثم التبادلات، طبقا للاتفاقات المبرمة بين الوزارة والنقابات التعليمية والتي تقضي بالنظر في الحالات الاجتماعية والحالات ذات الطابع الخاص، مع مراعاة مجموعة من